

في اليوم العالمي للتوعية بالمهدر من الطعام

هيئة «الغذاء» : بناء نظم غذائية ثابتة نقطة بداية رئيسة للتحول المستدام عالميا

«نعمتي» مشروع إغاثي يهدف إلى سد حاجة الأفراد والأسر المتعففة من المواد الأساسية

الحد من الهدر يتطلب اتخاذ إجراءات من قبل تجار التجزئة والمطاعم لتقليل النفايات



حصة المناعي



طارق الشيخ



جرافات إتلاف الغذاء منتهي الصلاحية

مدار العام وهذا الفعل يندرج في صميم الهدف الثاني عشر «الاستهلاك والإنتاج» والمسؤولية عن الاستدامة للأجيال القادمة وفق أهداف التنمية المستدامة العالمية.

وأشار الشيخ إلى إجراء بعض الدراسات في الكويت لفحص أنماط استهلاك الغذاء في حين يقدر تقرير مؤشر ثغايات الطعام لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة 2021 أن ما يقرب من 400000 طن «ما يعادل 95 كيلوجراما / غطاء» من ثغايات الطعام يتم إنتاجها كل عام من الاستهلاكات المنزلية.

وذكر أنه يوجد في الكويت العديد من المبادرات التي تقودها منظمات المجتمع المدني مثل بنك الطعام الكويتي و Refood-K-wait والتي تهدف إلى الحد من هدر الطعام عن طريق إعادة توزيع الفائض الطعام. وقال إن اليوم العالمي للتوعية بفقد الأغذية وهدرها يعتبر فرصة لدعوة الجميع والعمل لتحديد أولويات الإجراءات والمضي قدما في ابتكارات لتقليل فقد الأغذية وهدرها نحو استعادة وبناء أنظمة غذائية أفضل وأكثر قدرة على الصمود. وبين أنه على الصعيد العالمي يفقد حوالي 14 في المئة من الأغذية المنتجة بين الحصاد والبيع بالتجزئة بينما يهدر إجمالي إنتاج الغذاء العالمي 11 في المئة في الأسر و5 في المئة في خدمات التغذية و2 في المئة في البيع بالتجزئة».

حريصون على فعالية وكفاءة أنظمة الرقابة والتفتيش على الأغذية المستوردة

المناعي : الإشراف في الطعام يكلف الأسرة في الكويت نصف ميزانيتها

طارق الشيخ : المبادرات الكويتية المتعلقة برفع مستوى وأسلوب الحياة والمعيشة مهمة

المنصرم تحت شعار «أوقفوا هدر وفقد الغذاء لأجل البشر والكوكب» إن مختلف القطاعات العامة والخاصة وجمعيات نفع عام ومنظمات غير حكومية في الكويت عبرت عن تجاربها بهذا الشأن واقتُرحت حلولاً بشأن فقد الطعام وهدره في سلسلة نقاش قمة أنظمة الأغذية للأمم المتحدة الأخيرة في دولة الكويت.

وأضاف أنه في الكويت بدأ الاهتمام المتزايد بين العديد من الأفراد والشركات وحتى المنظمات الحكومية بمبادرات مثل إعادة تدوير مخلفات الطعام لاستخدامها كسمدة وتصفية مياه الصرف الصحي. وذكر أن هذه الإجراءات لها تأثير كبير جدا في حين كانت جهود الكويت واضحة من خلال سلسلة الحوارات الوطنية بالتعاون مع القطاعين العام والخاص ومجموعات الشباب الذين يستثمرون في تحسين إمدادات السلسلة الغذائية مما يؤدي إلى مشاركتهم في قمة الأمم المتحدة لنظم الأغذية 2021. وأوضح أن المزارعين في الكويت يتولون بدورهم زراعة أغذيتهم العضوية والخضراوات على مدار العام وأنشأوا دراسات زراعية يتوقعون فيها حجم محاصيلهم على

الوسائل المناسبة. وأوضح أن للمشروع احتياجات عديدة منها المعنوية والمادية والبشرية والوجسدية التي من خلالها سيتمكن من تحقيق الأهداف المنشودة بكل يسر مشيرة إلى أهمية تعاون مختلف الجهات الخيرية والجهات المختصة في إنتاج الطعام كالمصانع والمطاعم والفنادق. وبيّنت أن الإشراف في الطعام يكلف الأسرة في الكويت نصف ميزانيتها موضحة أن اتفاق الكويتيين على شراء السلع الاستهلاكية يرتفع خلال شهر رمضان إذ زاد في عام 2019 إلى 4ر2 مليار دولار وفقا لتقرير متابعة الأسواق في وزارة التجارة والصناعة. ولفتت إلى أن تقرير مؤشر هدر الأغذية لعام 2021 التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أظهر أن دولة الكويت تهدر 400 ألف طن طعام سنويا بمتوسط 95 كيلو غراما للفرد معربة عن أملها بتغيير تلك العادات السلبية التي تسهم بهدر تلك الكمية الكبيرة من الغذاء. وأفادت المناعي بأن هذا المشروع التطوعي يهدف إلى عمل برنامج تكافل اجتماعي يسعى لتحقيق غذاء آمن ومستدام كما يهدف إلى خلق الامداد الغذائي من

المحلية وثبت عدم صلاحيتها للاستهلاك الأدمي من خلال الجولات التفتيشية على الأسواق والمنشآت الغذائية. وذكرت أن إدارة الأغذية المستوردة من الخارج التابعة للهيئة تولت إتلاف 983 طنا من المواد الغذائية منتهية الصلاحية خلال العام الحالي في حين أتلف الجهاز الرقابي في إدارات التفتيش بالمحافظات 9,525 طن من المواد الغذائية نتيجة انتهاء صلاحيتها سواء الموجودة في الأسواق المحلية أو ثبت عدم صلاحيتها لاستهلاك الأدمي. ولفتت إلى وجود فروقات معنوية في كميات المواد الغذائية التي تم إتلافها خلال عامي 2019 و2020 ما يعكس تأثير جائحة «كورونا» على كميات المواد الغذائية التي تم إتلافها بسبب اتخاذ بعض الدول منحي تقليل صادراتها من المنتجات الغذائية وأيضاً بسبب إغلاق الكثير من المطاعم ومناقص بيع المواد الغذائية خلال فترة الحظر المتعلقة بالإجراءات الاحترازية المتخذة بشأن الجائحة.

وأوضحت أن إجمالي كمية المواد الغذائية التي تم إتلافها خلال الجائحة في عام 2020 بلغ 967 طنا بنسبة 84 في المئة أقل من خلال استثمارها بالطرق

بينما يعتبر توفير الغذاء من أكبر التحديات والصعوبات التي تعمل دول العالم مجتمعة على تجاوزها فإنها تدرك أهمية ذلك مع النمو السكاني المطرد والسريع والتأثير السلبي للتغير المناخي على الإنتاج الزراعي وما يتسبب به من جفاف وفيضانات وتقشي الآفات. ويأتي الاحتفال باليوم العالمي للتوعية بالفائض والمهدر من الأغذية الذي صادف الأربعاء المنصرم مناسبة مهمة للتعريف بأهدافه لتعزيز الاستهلاك الصحيح والإنتاج وتخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد. وبهذه المناسبة قالت الهيئة العامة للغذاء والتغذية الجهة المخولة قانونا لتنفيذ الإطار القانوني بسلامة الأغذية في دولة الكويت في بيان له «كونا» إن بناء نظم غذائية مستدامة تعتبر نقطة بداية رئيسة للتحول المستدام عالميا من خلال وضع حد للجوع وسوء التغذية ومن هنا جاء اهتمام الهيئة بمشروع تقليل هدر الغذاء بالتعاون مع الجهات المعنية بالدولة للمشاركة في اعداد البرامج لتقليل هدر الغذاء.

ولفتت الهيئة إلى مشاركتها المجتمعية بحفظ النعمة وتقليل هدر الغذاء من خلال العمل مع المؤسسات والجمعيات الخيرية في الكويت والمشاركة في مشروع «نعمتي» وهو

ضمن مشروع الكفارات والنذور

«زكاة العثمان» وزعت 7000 وجبة داخل الكويت



أثناء التوزيع



احمد باقر



المستفيدون من المشروع

بالروضة أو حولي. مذكرا بقول الله تعالى في كتابه: «وَلَطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حَنِهِ مُسْكِنِينَ وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا».

المتبرعين إلى دعم المشروع من خلال الاتصال على 99401011 - 99388878 - 22667780 أو زيارة مقر زكاة العثمان

أثناء التوزيع، وذلك حفاظاً على صحة الجميع. وأكد الكندري استمرار تنفيذ مشروع الوجبات داعيا

200 وجبة في اليوم الواحد. وأشار إلى حرصه على مراعاة الضوابط الصحية، وتعليمات الأمن والسلامة

الخاصة بهم. وأضاف: نقوم بتوزيع الوجبات يومي الاثنين والخميس من كل أسبوع بواقع

توزيع الوجبات مساعدة الأسر المحتاجة، والتوسعة على الفقراء، وتلبية رغبة المتبرعين في إخراج الكفارات والنذور

ضمن تنفيذ مشروع الكفارات والنذور. وصرح مدير زكاة العثمان أحمد الكندري أن الهدف من

قامت زكاة العثمان التابعة لجمعية النجاة الخيرية بتوزيع 7000 وجبة على الأسر المتعففة والعمالة محدودة الدخل وذلك